

بناء شراكات استراتيجية لتأمين استمرارية الـ ICP

مقابلة مع شايدا بديع

مديرة، إدارة بيانات التنمية، البنك الدولي

كيف يساهم برنامج المقارنات الدولية (ICP) في فهمنا للتنمية؟

يساهم الـ ICP في العمل التنموي في ثلاث طرق مهمة؛ أولاً، تؤمن نتائج الـ ICP قاعدة مهمة للمعلومات لأهداف الأبحاث وصنع السياسات. فإنّ القياس الدقيق للمخرجات الحقيقية وهيكلية الاقتصاد والقوة الشرائية النسبية للعملاء، أساسية لفهم التنمية. فعلى سبيل المثال، تعزز مماثلات



القوة الشرائية عتبة الفقر الدولية من عتبة الدولار الواحد في اليوم الواسعة الاستخدام؛ ثانياً يشجع الـ ICP كذلك تناغم البيانات الدولية بإظهار تطابق صارم مع المعايير الدولية للتصنيفات الإحصائية وجمع البيانات ومعالجتها وتحضير التقارير. وأخيراً فإنّ البرنامج يساهم ويستفيد من مبادرات بناء القدرات الوطنية وبالأخص في الحسابات القومية وإحصاءات الأسعار. <<

...النتمة على الصفحة ٥

معدلات صرف مماثلات القوة الشرائية لإحصاء الفقراء

أنفس ديتن، بروفيسور في العلاقات الدولية وفي العلوم الاقتصادية، جامعة برينستون

تعدادات الفقر العالمي

من أكثر الإحصاءات المراقبة عن كذب في المجتمع التنموي تعداد الفقر العالمي: أي عدد الأشخاص في العالم الذين يعيشون بأقل من دولار أو دولارين في اليوم وفقاً لدولار مماثلات القوة الشرائية لعام ١٩٩٣. عندما يقوم إحصائيو البنك الدولي باحتساب الفقر العالمي فإنّ الخطوة الأولى



تقوم على استخدام معدلات صرف مماثلات القوة الشرائية (PPP) لتحويل العتبتين الدوليتين من دولار واحد أو دولارين إلى عتبة الفقر الموازية بالعملة المحلية لكل دولة، ونلفت الانتباه هنا إلى أنّ هذه العتبات ستختلف بشكل نموذجي عن عتبات الفقر الوطنية التي تستخدمها الدول لأهدافها المحلية الخاصة. ثم تُستخدم المسوحات الأسرية للبلدان لتقدير عدد الأشخاص في كل بلد الذين يعيشون في أسر يكون فيها إجمالي النفقات للفرد الواحد (أو دخل الفرد الواحد عندما لا تتوفر النفقات) أقل من قيمة الـ PPP المحلية للعتبات الدولية. فإنّ عتبة الدولار الواحد في اليوم هي نفسها قد اختيرت أصلاً لأنها كانت أقرب إلى الـ PPP الموازي لعتبات الفقر الوطنية لمجموعة من الدول الفقيرة في أنحاء العالم. <<

...النتمة على الصفحة ٧

في هذا العدد

١..... مقالة الغلاف

* بناء شراكات استراتيجية لتأمين استمرارية الـ ICP - مقابلة مع شايدا بديع

* معدلات صرف مماثلات القوة الشرائية لإحصاء الفقراء

رسالة من المدير الدولي..... ٢

٢..... أنباء موجزة

* أميركا اللاتينية تطلق المزيد من بيانات الاستهلاك المفصلة

* ورشة عمل موسكو للمنسقين الإقليميين

* مناقشات المجلس التنفيذي في باريس

* تقييم مستقل للـ ICP

* التقارير حول تقدم العمل إقليمياً وفي دول الطوق وتوافرها على الإنترنت

٣..... مقالات خاصة

* الوجه الآخر للـ ICP

٩..... أعضاء إقليمية

* أهمية مماثلات القوة الشرائية للفقراء للبنك الآسيوي للتنمية

١٠..... المنهجية

* أداة برامج جديدة لجمع البيانات والمصادقة عليها - للمعدات والتشييد والتعويض

١٢..... الصفحة الأخيرة

* الـ ICP في منطقة غربي آسيا ما زال متقيداً بالجدول رغم الأزمة التي شهدتها المنطقة

أبناء موجزة

أميركا اللاتينية تطلق المزيد من بيانات الاستهلاك المفصلة

كانت منطقة أميركا اللاتينية الأولى التي نشرت بيانات الـ PPP الأولية في يونيو ٢٠٠٦ للاستهلاك الأسري شاملة الصحة والتعليم. كما تضمنت البيانات الأولية تقديرات الـ PPP والبيانات المرتبطة بها كالإنفاق للفرد الواحد. والإصدار الجديد في أكتوبر ٢٠٠٦ محصور بالأرقام القياسية لمستوى السعر ومعدلات الـ PPP، ويؤمن معلومات مفصلة تغطي ٧٠ مجموعة رئيسية مختارة. وستنشر بيانات إجمالي الناتج المحلي بأسره في أوائل ٢٠٠٧ وهي تتضمن الاستهلاك والإنفاق الحكومي والتشييد والآلات والمعدات ومجاميعها الفرعية. يمكن الاطلاع على البيانات الجديدة على موقع ICP الإلكتروني.

ورشة عمل موسكو للمنسقين الإقليميين

اجتمع المنسقون الإقليميون للـ ICP وموظفو البنك الدولي في موسكو من ٢٤ إلى ٢٨ يوليو ٢٠٠٦. وقد كان أحد الأهداف الرئيسية للاجتماع أن تعرض كل منطقة على المناطق الأخرى متوسطات أسعارها والـ PPP الأولية لديها وفقاً للمجموعات الرئيسية. وهذا تمرين أساسي للتأكد من اتباع أساليب متطابقة في أنحاء المناطق المختلفة. وقد تضمنت هذه المراجعة الأسعار وأوزان الإنفاق من المقارنات الإقليمية، كما تضمنت نظرة أولى إلى الأسعار من برنامج ربط المناطق. كما تطرق النقاش إلى الخطوات التي يجب اتباعها لمعايرة الـ PPP الإقليمية وفقاً لعملة وقاعدة دوليتين مشتركين وتم كذلك التأكيد على سياسة نشر البيانات الأولية والنهائية معاً.

مناقشات المجلس التنفيذي في باريس

اجتمع المجلس التنفيذي للـ ICP في ١٦ من يونيو ٢٠٠٦ في باريس وقد تركزت نشاطاته الرئيسية على توجيه المكتب الدولي لوضع سياسة للحصول على البيانات وتحضير خطة عمل تقود إلى نشر النتائج الدولية على أن يراجعها المجلس وإطلاق خطط تتعلق بتقييم مستقل للجولة الحالية وللبدء بمعالجة مسألة مستقبل برنامج الـ ICP. كما اجتمع المجلس في ١٧ و١٨ من أكتوبر في واشنطن لاعتماد الإجراءات النهائية بالنسبة إلى هذه المسائل وتحديد تاريخ معين لعملية النشر الأولى للبيانات الدولية.

تقييم مستقل للـ ICP

لا تشبه الجولة الحالية أية جولة سابقة؛ فقد أسست هيكلية حوكمة جديدة شملت تكوين مكتب دولي يدرعه مجلس تنفيذي كما أسست مجموعة استشارية فنية. وتم تطوير وتطبيق منهجية جديدة بدأت بتطوير هيكلية توصيف السلع ثم بوضع أساليب جديدة أو محسنة لبيانات المعدات والتشييد والسكن. وتم تطوير العديد من أنظمة البرمجيات لدعم نشاطات مختلفة تتعلق بجمع البيانات والمصادقة عليها. على ضوء هذه التطورات الجديدة والمتعددة طلب المجلس التنفيذي من المكتب الدولي إعداد دفتر شروط لإجراء تقييم مستقل. يستلزم تكليف تقييم شامل يغطي كل نواحي البرنامج على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي تخطيطاً دقيقاً وموازنة كبيرة. وإن المكتب الدولي يصدد إعداد دفتر الشروط وتكريس الموارد اللازمة لتنفيذ هذه المهمة.

التقارير حول تقدم العمل إقليمياً وفي دول الطوق وتوافرها على الإنترنت

يجري وضع اللمسات الأخيرة على المصادقة الإقليمية على أوزان إجمالي الناتج المحلي ونتائج مسح التعويض الحكومي لدول الطوق في اليوروستات/OECD. وفي آسيا يتم تشكيل فرق الخبراء المعنيين بمسوحات التشييد وأسعار المعدات وذلك للمساعدة في المصادقة الإقليمية على البيانات. راجع موقع ICP الإلكتروني لمزيد من المستجدات حول جمع البيانات الإقليمية وفي دول الطوق:

www.worldbank.org/data/icp

رسالة من المدير الدولي

القراء الأعزاء،

أبرز ما في هذا العدد إنما هو مساهمة من آلن هيستن وأنغس ديتن وكلاهما عضو موقر في المجموعة الاستشارية الفنية التي تقدم دعماً لا مثيل له لبرنامج المقارنات الدولية. وهنا أتقدم بالشكر الخاص لكل منهما لتطرقهما إلى أصل الـ ICP ومنهجيته لتحسين القياسات المرتكزة على الـ PPP لعدد الأشخاص الذين يعيشون دون عتبة الفقر. وتضيف مساهمة بيثنو بانت وجهة نظر المستخدم وتشاركنا كذلك شايديا بديع نظرتها حول بناء الشراكات الاستراتيجية لتأمين استمرارية الـ ICP.

وإن نشر أميركا اللاتينية مؤخراً لمئات القوة الشرائية (PPP) الأولية والأرقام القياسية لإجمالي الناتج المحلي يرفع التوقعات حول ما يجب انتظاره في المستقبل. فقد تلقى المكتب الدولي استفسارات عديدة حول موعد توافر بقية البيانات الإقليمية والدولية. بالإضافة إلى ذلك يريد البعض معلومات مسبقة أو غير رسمية مثلاً الـ PPP المحتمل لبلد معين فيما يطلب البعض الآخر الحصول على متوسطات الأسعار.

لقد أثار المنسقون الإقليميون أسئلة تتعلق بكيفية مراجعة الـ PPP الإقليمي الخاص بهم وحصص الإنفاق خلال التحضيرات للنتائج الدولية. حتى الآن كانت بيانات كل منطقة محظورة بالمكتب الدولي فقط. فيصبح السؤال المطروح من الذي يطلع على أية بيانات عندما تكون البيانات الإقليمية مجموعة في قاعدة بيانات دولية للتحضير للـ PPP الدولية.

ونتيجة لذلك أوثق المكتب الدولي سياسات تحدد إمكانية الحصول على مجموعات البيانات المختلفة. وتشكل المبادئ الرئيسية التي تتقيد بها المنظمات الدولية والوطنية في ما خص سرية البيانات وإصدار الإحصاءات الرسمية العمود الفقري لهذه السياسة. وتجري مناقشة هذه السياسات مع المجلس التنفيذي والمنسقين الإقليميين للـ ICP، ومن ثم سوف تنشر على الموقع الإلكتروني للـ ICP.

يتم تذكير المناطق بمستلزمات التقيد بالوقت وبنوعية البيانات لشمها في النتائج الدولية. سيتلقى المجلس التنفيذي خلاصة حول سير العمل لكل منطقة من المناطق وذلك في اجتماعه في ١٧ و١٨ أكتوبر ٢٠٠٦. ومن ثم سيحدد تاريخاً لنشر البيانات الدولية الأولية. وستضمن هذه النتائج الأولية ملاءمة الدول والمناطق لنوعية البيانات وأنيتهما مع إدخال ما تبقى منها إلى المقارنة عند نشر البيانات النهائية.

يثير كل من المنسقين الإقليميين والدول على حد سواء الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع بالنسبة إلى مستقبل الـ ICP نظراً للطاقة الهائلة التي تم تكريسها لهذا التمرين. ووجهة نظرهم مفادها أنه ما لم يتم وضع خطط مواصلة البرنامج سينصرف موظفو المكاتب القومية ما يؤدي إلى خسارة فادحة للمعارف والخبرات. وسيطلق المكتب الدولي قريباً تقييماً للجولة الحالية لإرشاد انتقال سلس إلى الجولة التالية.

أود أن أختتم بتوجيه شكر خاص إلى الدول الـ ١٩ التي تجمع الأسعار لسلع لائحة الطوق. فهذا العمل قد تطلب التزاماً خاصاً من قبلها إذ أنه يُضاف إلى النشاطات التي لا تزال جارية لإنجاز المقارنات الإقليمية.

فريد فوجل

مقالات خاصة

ينصب اهتمام تحليلي كبير على مقارنات الإنتاجية القطاعية.

استخدام مقارنات الأسعار المباشرة وغير المباشرة وقيم الوحدات. لناحيته الإنفاق والإنتاج على حد سواء يكون غالباً من الضروري استخدام مقارنات الأسعار غير المباشرة خلافاً للمقارنة المباشرة، وهذا قرار آخر كان على برنامج ICP اتخاذه. ففي الحالة المرتكزة على بلدين، تكون مقارنة سعر أي سلعة في البلدين (أ) و (ب) كما يلي:

$$\text{سعر أ} / \text{سعر ب} = (\text{إنفاق أ} / \text{كمية أ}) / (\text{إنفاق ب} / \text{كمية ب})$$

إن أجرينا مقارنة أسعار مباشرة كما يحصل للسلع الاستهلاكية كدزينة بيض حينها يمكن استخدام هذه المعادلة لاحتساب سعر أ / سعر ب بقسمة نسب الإنفاق لـ أ/ب على نسب الأسعار. في ذلك الوقت كانت معظم الدول تستخدم تسعير المواصفات في جمع الرقم القياسي لسعر المستهلك CPI، مقارنة سعر السلعة نفسها في مواصفة مكتوبة عبر الزمن. وبدا تطبيق مقارنة الأسعار عبر المكان هدفاً إحصائياً مرغوباً ومنطقياً.

بالعودة إلى الهوية الأساسية، من الواضح كذلك أن ثمة طريقتين أخريين غير مباشرتين للحصول على المعلومات ذاتها. أحدها بالمقارنة المباشرة لمؤشرات الكمية، لنقل مثلاً عدد أيام أسرة في مستشفى لكل ألف شخص في كل من البلدين أ و ب وتعتبر هذه مقارنة كمية مباشرة. في هذه الحالة فإن تقدير سعر أ/سعر ب سيكون غير مباشر، إذ يقسم نسب الإنفاق على نسب الكمية المقدرة بشكل مباشر الكمية أ/الكمية ب. ويستخدم ICP هذه الطريقة عندما تكون مقارنات الأسعار المباشرة صعبة جداً كالصحة والتعليم مثلاً.

وثمة طريقة أخرى للمقارنة غير المباشرة مستخدمة في مقارنة الإنفاق لـ ICP ولكن إلى حد أكبر في تقدير PPP من ناحية الإنتاج، وهي قيم الوحدات أو القياسات غير المباشرة لقيم الوحدات. وتقدير قيمة وحدة لسعر أ هو (إنفاق أ / كمية أ). ومن الواضح أن نسبة قيمتي وحدة تشكل نوعاً آخر من نسب الأسعار. وتتوافر قيم الوحدات بشكل شائع من مسوحات الإنفاق الأسري التي استخدمت في دراسة أنغس ديتن وبراسادا راو للفضر. وتنتج هذه بسهولة تقديرات المشتريات الأسرية كالببيض والحبوب المستلزمة لمقارنة الإنفاق أو الإنتاج.

إلا أن هنالك القليل من الكميات المحددة بسهولة للقطاع الحكومي، ونتيجة لذلك ما من نسب كميات مباشرة يمكن استنتاج الأسعار غير المباشرة منها ولا يمكن تقدير قيم الوحدات منها. وبشكل نموذجي تكون نسب الأسعار متقاربة بمقارنة الأجور والرواتب لفئات المهن المتشابهة في دول مختلفة. وإن الافتراض السائد هو أن الخدمات الحكومية التي ينتجها ميكانيكي مثلاً، ستكون هي نفسها عبر الدول وبالتالي فإن مقارنة أجور الميكانيكيين تكون متقاربة من مقارنة أسعار مخرجات خدمات حكومية.

استخدام قيم الوحدات من ناحية الإنتاج

كان أنغس ماديسن في منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبية OEECD عند صدور دراستي غيلبرت - كرافيس وبايدج - بومباخ، ولطالما كان مهتماً جداً بميول الإنتاجية.

الوجه الآخر لـ ICP

ألن هيبستن، بروفيسور متميز في العلوم الاقتصادية، جامعة بنسلفانيا



عندما تأسس برنامج المقارنات الدولية التابع للأمم المتحدة ICP عام ١٩٦٨، كان من المقرر أن تجري مقارنات القوة الشرائية والنتائج الحقيقي بين الدول الأعضاء. وكان هنالك خيارات عدة يجب اتخاذها؛ هل ستجري المقارنة لمجموع إجمالي الناتج المحلي، وهذا ما كان بالتأكيد خيار المدافعين عن ICP؟ والخيار الأكثر أهمية، هل يجب إجراء المقارنة من ناحية إنفاق الحسابات القومية أو من ناحية الإنتاج، بما أنه تم اعتبار نوعي المقارنة أثناء إنشاء ICP؟ هذه الورقة تركز على السؤال الأخير وما آلت إليه الأمور.

عندما اتُخذ هذا القرار كان هنالك نماذج مختلفة لنوعي المقارنات. إحدى الدراسات الأكاديمية المستخدمة إلى حد كبير في ذلك الوقت كانت شروط التقدم الاقتصادي من إعداد كولين كلارك. وكان عمله يشدد على ناحية الإنتاج للحسابات ومقارنات مبنية على مستوى الدخل القومي، وقد صاغها بما أسماه الوحدات الدولية لحوالي ٣٦ دولة لفترة ١٩٢٥-١٩٣٤. وكان للوحدة الدولية القوة الشرائية للدولار الأمريكي خلال تلك الأعوام. هذه درجات مختلفة من تلك التي يمكن استخدامها في دراسات ناحية الإنتاج ولم يغط عمل كلارك إلا قطاعات الرقم المزدور.

مقارنة الـ PPP لفترة ١٩٦٥-١٩٥٠

لعب ميلتن غيلبرت دوراً رئيسياً في رعاية دراستين حول القوة الشرائية، الأولى تتعلق بالولايات المتحدة في مقارنات ثنائية للإنفاق مع فرنسا وألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة (غيلبرت وكرافيس، ١٩٥٤)، والثانية كانت دراسة من قبل بايدج وبومباخ (١٩٥٩) وكانت نموذجاً لدراسات صناعة المصدر اللاحقة وقد تركزت بشكل خاص على التصنيع. وقد أجريت عدة دراسات موازية للقوة الشرائية في الستينيات بما فيها دراسة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لأميركا اللاتينية ECLAC (١٩٦٣) ودراسة مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة (CMEA).

وقد كانت هاتان الدراستان حول القوة الشرائية محوريتين جداً إذ أدت إلى تأسيس ICP، وقد ساهم كل المشاركين في الـ CMEA والـ ECLAC ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD في التخطيط الأولي للمقارنة المعيارية عام ١٩٧٠. وقد كانت المقارنات المعيارية الأولى من ناحية الإنفاق إذ بدت أسهل من ناحية البيانات طالما أنه لا يتم معالجة الصادرات والواردات بالتفصيل. ولكن لا تكون مقارنات الإنفاق أسهل إلا إن فرضت معايير مقارنة عالية بقدر معايير دراسة بايدج - بومباخ لدراسات ناحية الإنتاج. كما أن ثمة مقارنات بسيطة جداً يمكن إجراءها لناحية الإنتاج حيث تكون معظم مقارنات الأسعار غير مباشرة، مع افتراضات حول علاقة معدلات الأجور بالنسبة إلى الإنتاجية في مجموعات دول ثنائية أو متعددة. وتشكل هذه التقنية أساساً لمعظم مقارنات كولين كلارك، وهي التقنية التي تقيمتها وكالة الاستخبارات الأمريكية وغيرها من وكالات الدفاع من قبل مستشارين لدول أساسية (مثلاً هوليستر ١٩٥٧، للصين). وإن الاختيار النهائي باعتماد ناحية الإنفاق يعني أنه لا يمكن إجراء إلا مقارنات ناقصة للإنتاج على مستوى إجمالي الناتج المحلي فيما

مقالات خاصة

آلن هيستن... تتمة الصفحة ٣

سبب احتلال مقارنات ناحية الإنتاج، وإن كان من الصعب إجراءها، ناحية مهمة جداً من الـ ICP.

لحسن الحظ أن عمل مجموعة غرونيغن منتشرة بشكل واسع من حيث نمو الإنتاجية ضمن جهد مشترك مع مجلس المؤتمر (www.conference-board.org). ويُنشر تقرير سنوي لمركز GGDC كجزء من برنامج مجلس المؤتمر؛ وهو يغطي مخرجات الموظف الواحد لـ ٩٧ دولة والمخرجات في الساعة الواحدة لعدد صغير من الدول الصناعية كما يقدم مستويات إنتاجية ونمو قابلة للمقارنة وقد لقي ترحيباً جيداً.

بعض المشاكل والإمكانيات المشتركة

ثمة مجالات متداخلة في مقاربتنا الإنتاج والإنتاج تبسط التناغم. ففي السراء أو الضراء، تواجه كلتا المقاربتين مشاكل متشابهة في تقدير الـ PPP للقطاع الحكومي والتعليم والصحة. ومن المجالات المتداخلة الأخرى حيث تميل مقارنة الإنتاج إلى قبول تقديرات ناحية الإنتاج، هنالك سلع التشبيد و سلع الإنتاج المتينة. ويعود ذلك من بين الأسباب المتعددة إلى عدم توافر قيم الوحدات بسهولة لقطاع التشبيد. وفيما تكون قيم الوحدات متوافرة للآليات إلا أن الفئات غير متجانسة بشكل نموذجي بحيث أنه يمكن إدخال محركات ديزل ذات طاقات مختلفة في الكمية ذاتها وبالتالي فإن استخدام تسعير المواصفات كما في مقارنة الإنفاق قابل للاستخدام بالنسبة إلى هذه القطاعات في مقارنة الإنتاج. وثمة مثال بارز على ذلك وهو معدات النقل حيث تختلف الكميات جداً فيما أن من السهل نسبياً مقارنة الأسعار لطراز محدد ومعين أو أسعار مقترنة من تحليل تراجمي هيدوني. ولأن مفهوم السعر لمقارنة الإنتاج هو قيمة مضافة فإن الـ PPP الإنفاق لهذه القطاعات تستلزم بعض التعديلات، ولكن عدا ذلك فهي ملائمة.

وهناك نقاط تكامل أخرى بين مقاربتنا الإنتاج والإنتاج، وأحد الأمثلة على ذلك التجارات التوزيعية. فمع أن الخدمات التوزيعية لا تسعر مباشرة في مقارنة الإنفاق إلا أنها مهمة في شرح الأسعار النسبية عبر المكان. وفي دراسات قطاعي البيع بالجملة والتجزئة وجد مركز GGDC فروقات كبيرة جداً في الإنتاجية عبر الدول. وهذه الدراسات تؤمن معلومات مفيدة جداً لمقارنة الإنفاق لأن اختلافات الإنتاجية غالباً ما تكون رهناً بمقياس السوق. وتترجم قطاعات التسويق الأكثر فعالية إلى أسعار نهائية أكثر تدنياً للمستهلكين مما تكون عليه فعلاً.

وتؤمن التحاليل التراجعية الهيدونية تقديرات للأوزان التي تملكها عدة خصائص سلع أو خدمات في تحديد السعر. وستكون هذه الخصائص المحددة للسعر متشاركة جزئياً عبر السلع والخدمات النهائية والمتوسطة على حد سواء. وهذا يعني أن هنالك إمكانية لاستخدام المعلومات المشتركة حول أهمية الخصائص المختلفة عبر كلتا المقاربتين. وحالياً يبقى هذا في أفضل الحالات موضوع أبحاث، ولكن مع الاستخدام المتزايد للتحاليل الهيدونية في مقارنات الأسعار فقد تتحقق التطبيقات في المستقبل القريب. <<

التتمة على الصفحة ٨

فيما تولى ماديسن في جامعة غرونيغن الدور الريادي في تحفيز الدراسات حول ناحية الإنتاج باستخدام قيم الوحدات كأساس للـ PPP، كان طلابه وبالأخص بارت فان أرك يعملون على توسيع عدد الدول وتحسين المنهجية في مركز غرونيغن للنمو والتنمية (GGDC). ويؤمن موقع الإنترنت الخاص بالمركز الأوراق المنهجية وتقديرات إنتاجية القطاعات للرأسمال والعمالة على أساس كل فرد وكل ساعة. (www.GGDC.net)

وبما أن مركز GGDC يبني تقديراته على ناحية الإنتاج بدلاً من الإنفاق فهو يتطلب تقدير الـ PPP الخاصة بالقطاعات. وإن مركز GGDC بالتعاون مع المعهد الوطني للأبحاث الاقتصادية والاجتماعية (لندن) قد أجرى العديد من الدراسات المماثلة التي تستخدم بكثرة قيم الوحدات المرتكزة على الناتج والتي تم الحصول عليها من إحصاءات إنتاج التصنيع ومسوحات الصناعة (مراجعة فان أرك وتيمر، ٢٠٠١). وقد أجريت محاولات قليلة فقط للحصول على إعادة بناء كاملة للـ PPP القطاعية التي يمكن تجميعها عند مستوى إجمالي الناتج المحلي الأعلى، ولمجموعة فرعية صغيرة من الدول فقط (جورغنسن ١٩٩٥؛ ماديسن وفان أرك، ١٩٨٩، ٢٠٠٢).

مميزات تقديرات ناحية الإنتاج

لقد ركز الـ ICP على مفهوم ناحية الإنفاق بجمع حصص الأسعار والموازنة لفئات الإنفاق النهائي، وباستخدامها لبناء الـ PPP وعوامل الانكماش لإجمالي الناتج المحلي الاسمي. إلا أن العديد من مستخدمي جداول بين وارلد PWT يفكرون في مفهوم ناحية المخرجات، كما عندما يستخدمون إجمالي الناتج المحلي الحقيقي لبناء ومقارنة إنتاجية الدول، ولهذا السبب فإن تنمية مقاييس منفصلة لمفهومي إجمالي الناتج المحلي الحقيقي تشكل هدفاً مهماً نسبياً.

لننظر في مقياس إجمالي الناتج المحلي المحتسب من ناحية الإنفاق. بشكل نموذجي نجد أن مخرجات العامل الواحد بالنسبة إلى دول كهولندا أو النروج أعلى بكثير من مخرجات العامل الواحد في الولايات المتحدة. ففي عام ٢٠٠٤ كانت نسبة هولندا ١٠٣,٨٪ والنروج ١٣٠,٢٪ من إنتاجية العمالة الأمريكية عند مستوى إجمالي الناتج المحلي، فيما كان إجمالي الناتج المحلي للفرد الواحد ٧٣,١٪ و ٩٤,٥٪. بالنسبة إلى النروج فإن هذه المفارقة الظاهرية مرتبطة بشكل واضح بمعدلات مشاركة القوى العاملة النسائية وبمجموع ساعات العمل. فإن القوى العاملة لا تشكل فقط نسبة مئوية أعلى من السكان في الولايات المتحدة بل تعمل بشكل نموذجي لساعات أكثر في السنة.

فيما يشكل هذا الأمر جزءاً من القصة، إلا أن على المرء النظر فعلاً إلى قطاعات التصنيع المختلفة ليدرك تماماً ما يحصل. ففي بلجيكا على سبيل المثال، نجد أن الإنتاجية في الساعة أدنى من تلك التي في الولايات المتحدة في كل الصناعات ومع ذلك فإن متوسط الإنتاجية للعامل الواحد أعلى بنسبة ١٦٪ منه في الولايات المتحدة. والشرح يقوم على تكوين الإنتاج في بلجيكا المرتكز إلى حد كبير على الفولاذ، وفي الأغلب الفولاذ الخاص، حيث أن الإنتاجية للعامل الواحد أدنى من تلك التي في الولايات المتحدة ولكنها تتدنى معظم الصناعات في كلا البلدين. وبالتالي فإن أهمية الفولاذ لبلجيكا يدفع بمتوسط إنتاجية العمالة في الاقتصاد لتخطي متوسط الولايات المتحدة حيث أن الإنتاج يتوزع بشكل متساو أكثر على كل القطاعات. هذه الأمثلة تُظهر

مقالة الغلاف

شايدا بديع... تمة الصفحة ١

ويؤمن البنك الدولي الدعم المالي والتقني والإداري للمكتب الدولي للـ ICP ولكن ما من مؤسسة واحدة يمكنها تولي برنامج دولي معقد كالـ ICP بمفردها. وبالتحديد بمبادئ تعزيز ملكية واسعة ومسؤوليات متشاركة، يرى البنك الدولي أن دوره الرئيسي يقوم على توسيع وتعميق الشراكات الدولية ليتم ترسيخ قاعدة أمتن لاستمرار عمل الـ ICP.

أحد المواضيع التي أثارها تقييم رايتن للـ ICP كان معضلة السلع العامة التقليدية في ما يتعلق بتأمين تمويل مستدام. كيف تجري معالجة هذا الأمر؟ ما زالت المشكلة في بناء تحالف لدعم سلعة عامة تشكل العائق الأكبر والأصعب الذي على الـ ICP تخطيه. فإن تقرير رايتن يناشد بقوة مؤسسات التنمية الدولية بكونها المستخدم الرئيسي للبيانات، لمواجهة التحدي وإنشاء تسوية قائمة على مشاركة الكلفة. ويقدم التقرير دفاعاً قوياً مضاده أن أية شراكة ملائمة يجب أن تركز على الميزات المتقاربة لمختلف الشركاء من حيث القدرة والموارد على حد سواء.

ولقد ارتكزت استراتيجيتنا على تطوير الشراكات على ثلاثة مستويات: أولاً مع المنظمات الدولية الرئيسية التي تستخدم البيانات؛ ثانياً مع المنظمات الإقليمية المعنية ببناء القدرات؛ وثالثاً مع الشركاء الثنائيين الذين أدركوا أهمية الـ ICP. وقد حققنا نجاحاً جيداً ولكن ثمة حاجة إلى المزيد من العمل.

لقد قطعت الجولة الحالية أشواطاً كبيرة من حيث بناء مصداقية البرنامج ونحن نأمل أن يشجع هذا الأمر الشركاء الحاليين ليزيدوا حصصهم، كما نأمل أن ينضم شركاء جدد إلى تسوية مشاركة الكلفة. وعلينا تأمين القدرات للدول لتؤمن حصتها من كلفة جمع البيانات عبر إدماج عمل الـ ICP في مسوحاتها الوطنية للـ CPI. وأخيراً وليس آخراً، نلتفت إلى المجلس التنفيذي للـ ICP ليلعب دوراً رئيسياً في تأمين دعم عالمي وبناء قاعدة مالية ملائمة.

متى تتوقعين نشر البيانات الدولية؟

كانت الخطة الأصلية تقتضي بإصدار تقديرات الـ PPP الدولية الأولية في الربع الثاني من ٢٠٠٧. ولكن تتوقع بعض المناطق مواجهة تأخير في إنجاز تقديرات الـ PPP، ونظراً لمشاكل غير متوقعة في احتساب أوزان الحسابات القومية فإن موعد الإصدار قد تأجل إلى الربع الأخير من ٢٠٠٧. وتجري بعض الدول مراجعة لحساباتها القومية بعد مواجهة مشاكل مهمة على صعيد مستويات إنفاق المجموعات الرئيسية. وهذا سيؤدي إلى تعزيز نوعية بيانات الـ PPP وتحسين تقديرات الحسابات الوطنية.

اعتبر تقرير رايتن أن بعض مؤسسات التنمية المتعددة الأطراف أخطأت في عدم استخدام بيانات الـ PPP لأهداف عملية. أتتوقعين أن يبدأ البنك الدولي باستخدام نتائج الـ PPP من الجولة الحالية لأهداف سياسية وعملية؟

طلب مؤخراً من المكتب الدولي إعداد ورقة ملخصة للمدراء التنفيذيين في البنك الدولي حول المصادر والأساليب واستخدام بيانات الـ PPP لاتخاذ قرارات عملية...

التمتة على الصفحة ٦

كيف تختلف جولة ICP الحالية عن الجولات السابقة؟

من العناصر الأساسية في الجولة الحالية، هيكلية حوكمة محسنة تشدد على الملكية المشتركة والتعاون الوثيق بين مكاتب الإحصاء الوطنية والمنظمات الإقليمية والوكالات الدولية.

في الماضي كانت الدول المشاركة تقدم القليل من المخرجات. وخلافاً لذلك فإن الجولة الحالية تخضع للملكية وإدارة اتحاد من المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية تحت رعاية المجلس التنفيذي للـ ICP. ويتكوّن المجلس من مدراء وخبراء إحصائيين متميزين ما يعكس تمثيلاً متوازناً للمساهمين من كل المناطق في العالم. ونتيجة لذلك أصبح البرنامج مثالا لجهود التعاون مبتدأً عن المبادرات المنعزلة المتخصصة ومعززاً عوض ذلك شراكة استراتيجية ومقاربة متقيدة ببرنامج معين.

لقد عالجت الجولة الحالية مشاكل نوعية البيانات بواسطة البحث الموجه. وكانت المجموعة الاستشارية الفنية المكوّنة من خبراء معروفين تؤمن النصائح الأساسية للمكتب الدولي لعمله المنهجي. وتم كذلك إنشاء المجموعة الاستشارية المختصة في أمور الفقر للتركيز على مشكلة قياس القوة الشرائية للأسر الفقيرة. لقد حددت المجموعات الاستشارية عدداً من المشاكل المنهجية الكبيرة التي يجري العمل حالياً على معالجتها. وسيؤدي ذلك إلى نتيجتين مهمتين وهما الـ PPP الخاصة بالفقر ومقارنة دولية لكلفة التكوين الرأسمالي. كما أتخذت خطوات ملحوظة من حيث إجراءات المصادقة على البيانات وطرق احتساب الـ PPP.

ويساعد دليل شامل للـ ICP ودليل تطبيقي مرافق ومجموعة من أدوات البرامجيات الملائمة على سد الفراغات التي ظهرت في الجولات السابقة للـ ICP. كما ساعدت هذه الأدوات على ضمان التقيد بإجراءات مشتركة. وفي هذا الإطار بُذلت كذلك جهود لتأمين التظافر الأقصى بين الـ ICP والبرامج الإحصائية الوطنية. وستؤدي هذه التغييرات إلى زيادة القدرات الإحصائية وتحسين نوعية البيانات.

أيمكنك التحدث عن دور البنك الدولي في الـ ICP؟

لقد دعم البنك الدولي برنامج الـ ICP منذ نشأته عام ١٩٦٨ عندما تم تقديمه كمشروع ريادي في جامعة بنسلفانيا. وقد دعم البنك المراحل اللاحقة للبرنامج فيما تقدم تدريجياً من كونه مشروعاً ريادياً إلى برنامج منظم في دورة تتألف من خمسة أعوام.

عام ١٩٩٩، طلبت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة إعداد إطار عمل استراتيجي جديد وخطة عمل تطبيقية، وهذا ما طوره البنك الدولي بالتشاور الوثيق مع المنظمات الدولية الأخرى. وقد تطرق إطار العمل والخطة التطبيقية الجديدين إلى مواطن النقص المؤسساتية والتنظيمية والعملية والمنهجية للبرنامج. وبالتالي كلفت اللجنة البنك الدولي جمع الشركاء في الـ ICP وحشد الموارد وتأمين مقر للمكتب الدولي للـ ICP الذي يتولى مسؤولية الإدارة والتنسيق اليوميين للجولة الحالية.

ويرتكز نجاح الجولة الحالية فعلاً على الالتزام الجماعي للشركاء كافة.

مقالة الغلاف

تأخير. إلا أنه من الضروري الارتكاز على الجولة الحالية لرؤية ما كان ناجحاً وما يستلزم تحسيناً. وسيناقش المجلس التنفيذي توقيت الجولة التالية وفي النهاية سيكون القرار بيد اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة.

ما هي وجهة نظرك حول الاتجاه الاستراتيجي المستقبلي لـ ICP؟

أحد الدروس التي تعلمناها من الجولة الحالية هو أن الـ ICP لا يركز على الـ PPP بل على إطار العمل الذي تجري فيه عملية جمع البيانات والمصادقة عليها ومعالجتها. ويجب أن يكون الهدف بناء برنامج أكثر فعالية قادراً على المساعدة في بناء قدرة الدول على تحسين إحصائيات الحسابات القومية والأسعار التي تعتمد عليها تقديرات الـ PPP وفي الوقت نفسه تحقيق الهدف الأكثر دقة ألا وهو توليد بيانات PPP موثوقة ومعنية وآنية.

علينا تحديد العوامل الأساسية التي ستحدد التوجه الاستراتيجي للبرنامج بالنسبة إلى بناء القدرات. في الجولة التالية يجب أن يتركز اهتمامنا على النشاطات التي تؤمن أفضل دعم لتناغم الـ ICP مع البرامج الإحصائية الوطنية. ويجب أن يكون الهدف تأسيس عملية تراعي الكلفة والفعالية وتكون مدمجة بشكل جيد.

ومن البديهي أن على الجولات المستقبلية الارتكاز على الخبرة المكتسبة من الجولة الحالية. فقد تم استخلاص دروس مهمة من عمل دائرة كندا للإحصائيات كمنسق إقليمي لمنطقة أميركا اللاتينية والتي أحضرت كنزاً من الخبرات في النواحي الإدارية والتقنية للبرنامج. وقد لعب المكتب الأسترالي للإحصائيات دوراً ريادياً في تأمين المساعدة التقنية لمنطقة آسيا والهادئ. كما أمن مكتب الإحصاء الوطني في المملكة المتحدة ONS والمعهد الوطني للإحصاء في فرنسا INSEE دعماً تقنياً لبرنامج ICP لمنطقة أفريقيا. وعلينا تطوير صلات تعاون مماثلة مع وكالات إحصائية متمرسّة أخرى.

ثمة تحدٍ آخر وهو تحديد المزيج الملائم والعدد الأقصى للدول التي يجب جمعها في إطار إقليمي أو شبه إقليمي. من وجهة نظر إدارة البرنامج سيكون هذا ضرورياً للتنسيق الفعال، أما من ناحية بناء القدرات فسيصبح لنا هذا بتصميم استراتيجية وخطة عمل أكثر تركيزاً.

هل من أمر أخير تودين إضافته؟

أود أن أختتم بتوجيه الشكر إلى كل شركائنا. قد يكون من المبكر الاحتفال ولكن يمكننا الاعتزاز بالخطوات المهمة التي تم اتخاذها لتحسين مصداقية البرنامج كما أعلنت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في جلستها الأخيرة في مارس ٢٠٠٦. فالنجاح الذي تم تحقيقه حتى الآن ما كان ليتحقق دون الالتزام القوي والمساهمات المالية لشركائنا. وعلي كذلك ذكر الشراكة التي تجمع الـ ICP ببرنامج مقارنة اليوروستات والـ OECD التي منحتنا فرصة فريدة لتنسيق برنامجين مستقلين تحت مظلة مشتركة. أخيراً وليس آخراً أود الإثناء بامتنان عميق على المساهمات القيمة لأعضاء المجموعة الاستشارية الفنية والمجموعة الاستشارية في مجال الفقر. □

شايدا بديع... تتمة الصفحة ٥

وهو ما تم تقديمه خلال اجتماع ترأسه الرئيس بول ولوففيتز وقد حضره المدراء التنفيذيون وعدد من المدراء الآخرين. وقد نُظمت جلسة تلخيصية مشابهة لصالح الأمم المتحدة في نيويورك. بشكل عام ثمة طلب متزايد على بيانات نوعية للـ PPP لدعم صياغة السياسات وصنع القرارات العملية بالارتكاز على الأدلة.

من حيث المبدأ، يدرك البنك الدولي أن تقديرات الـ PPP تؤمن قاعدة سليمة لتصنيف الدول وفقاً لمستوى الدخل، ولتقييم القوة الشرائية للعملاء وبالتالي تحديد تحكم الأشخاص بالموارد الاقتصادية. أما من الناحية العملية، فقد كان الموقف الذي اعتمده البنك استخدام معدلات الصرف الرسمية إلى أن يتم تحسين آنية بيانات الـ PPP واستمراريتها وموثوقيتها بشكل كافٍ وقبل الانتقال إلى الـ PPP، علينا التأكد من أن نوعية البيانات تجتاز امتحان "الملاءمة للاستخدام". ويجب إجراء اختبار وتحليل متينين لضمان صلابة البيانات كما علينا تأمين استمرارية البرنامج.

ومن هنا أنا واثقة من أن نتائج الجولة الحالية ستكون على مستوى توقعات المستخدمين. وستقدم بيانات الجولة الحالية فرصة حديثة لتوسيع استخدام بيانات الـ PPP من نطاق الأبحاث إلى نطاق وضع السياسات والإجراءات العملية. وعند تأكيد نوعية البيانات الدولية الجديدة سنعد ورقة بسير العمل ننصح بموجبها مجلس المدراء لدينا بالنظر في استخدام بيانات الـ PPP في صنع القرارات العملية.

في هذه الأثناء علينا زيادة فهم المستخدم لإحصائيات الـ PPP. فالبرنامج يولد كميات هائلة من المعلومات حول فئات الأسعار والنفقات إلا أن الاهتمام قد تركز حتى الآن على إجمالي الناتج المحلي المعدل وفقاً للـ PPP للفرد الواحد وPPP الفقر وفقاً للدول الواحد في اليوم. ويمكننا إظهار أن البيانات مفيدة لعدد من السياسات والإجراءات العملية المتنوعة على المستويين الوطني والدولي. وهذا الأمر يشكل تحدياً وفرصة مؤاتية في الوقت نفسه.

هل هنالك خطة لجولة جديدة من الـ ICP؟

ثمة اهتمام كبير من ناحية الدول المشاركة ووكالات التطبيق الإقليمية لمتابعة البرنامج ولبدء التخطيط للجولة التالية. وقد طلب المجلس التنفيذي لـ ICP من المكتب الدولي توكيل تقييم مستقل. والهدف من هذا التقييم تحديد العناصر التي تعيق التطبيق الفعلي وتأمين توصيات ضرورية للتحضير للجولات المستقبلية.

باختصار، ثمة دعم قوي لإجراء جولة أخرى. والسؤال المطروح يتعلق بالوقت أكثر منه بإمكانية حصول ذلك. وقد نصحن المنسقون الإقليميون والوطنيون بالبدء بالجولة التالية بعد انتهاء الجولة الحالية في ٢٠٠٧. ويُعتبر هذا الأمر ضرورياً إن كنا نريد الاستفادة من زخم الجولة الحالية ومن فوائد خطوات بناء القدرات التي تم اتخاذها والحفاظ على فرق العمل المتمرسّة الحالية. فالالاقتصاد العالمي المتغير بسرعة يتطلب كذلك تحديث تقديرات الـ PPP دون أي

مقالة الغلاف

المتصلة بهذا الأمر هي وجود خلاف نسبي بشأن الوقائع. فغالباً ما نجد أن على الفقراء الشراء بكميات صغيرة لأنهم فقراء وبالتالي لا يمكنهم الاستفادة من توفير الإنتاج الكبير في الشراء. أما لمنتجات الأطعمة الأساسية كالحبوب، فلدَى الفقراء كل المحفزات للشراء بكميات كبيرة وثمة أدلة بأن هذا ما يفعلونه. وثمة مسألة أخرى وهي أن الفقير غالباً ما يشتري من أسواق مختلفة عن الغني، على سبيل المثال في متاجر صغيرة أو أكشاك في أسواق القرية بدلاً من السوبرماركات في المدن. وللملاءمة هذا الأمر تبرز أهمية ألا يجمع معدود الـ ICP الأسعار في المناطق الحضرية فقط كما كان الحال أحياناً في الماضي، وإن الجولة الحالية تبذل جهوداً هائلة في هذا الصدد. وقد أطلقت المجموعة الخاصة بالفقر دراسة اختبارية صغيرة حيث سيحاول خبراء الإحصاء في الدول تحديد وجمع الأسعار النموذجية التي يدفعها الفقراء عندما يبتعدون عن الأسعار التي جُمعت لتمرين الـ ICP العام.

من الواضح أن صرف الفقراء لميزانيتهم المحدودة بطرق مختلفة عن الأغنياء أمر صحيح، وقد أحرزت المجموعة الخاصة بالفقر أكبر تقدم من حيث إدخال هذا الواقع في معدلات الـ PPP. وعلى الأرجح أن هذا التغيير سيكون مهماً لأن الفقراء يشترون أحياناً سلعاً لا يشتريها الأغنياء. ففي الهند على سبيل المثال يأكل العديد من الفقراء الجوار (السرغوم) كطعامهم الأساسي فيما يأكل الأشخاص الأيسر بعض الشيء الأرز أو القمح. وتجدر الإشارة كذلك إلى أن استخدام المجاميع الوطنية لا يمثل كل الناس بشكل متساو. بما أن المجاميع الوطنية هي مجموع كل الأموال المصروفة، فإن الذين يصرفون المزيد من المال ممثلون قياساً للكمية التي يصرفونها بحيث أنه عندما تختلف أنماط الإنفاق للفقراء والأغنياء، تكون أنماط المجاميع على الأرجح أشبه بالسابقة بدلاً من اللاحقة. عندما نريد بناء عتبات فقر قابلة للمقارنة دولياً بين الهند وكينيا مثلاً لا نريد أن تعطي عناصر التحويل وزناً كبيراً للأسعار النسبية للسيارات أو الحواسيب الشخصية أو الخدمات المصرفية أو التأمين. وتصحيح هذا الأمر لن يشكل فرقاً إلا إن كانت الأسعار النسبية الدولية للسلع المستهلكة من قبل الفقراء مختلفة. وهذه ستكون الحالة بالتأكيد إن كنا نقارن الفقراء في الدول الفقيرة بالفقراء في دول غنية وإن كان الفقراء يستهلكون تلقائياً سلع تجارية أقل ولسع غير قابلة للتجارة أكثر. ولكن ليس من الواضح مسبقاً أن هذا صحيح، كما أن الوضع يزداد إبهاماً في الوضع المعني الحالي، أي الأسعار النسبية للفقراء في عدة دول فقيرة.

كيفية احتساب الـ PPP المرتبط بالفقر

سيجمع العمل الجاري حالياً بين الأسعار الوطنية المجموعة من قبل الـ IPC وبيانات أنماط الاستهلاك للفقراء المأخوذة من عدد كبير من المسوحات الأسرية المتوافرة للبنك الدولي والتي تمت معالجتها خلال الأعوام الثلاثة الماضية في إطار عمل موحد في جهد هائل لجمع البيانات في المجموعة الخاصة بالبيانات التابعة للبنك الدولي. ...

النتمة على الصفحة ٨

أنفس ديتن... تنمة الصفحة ١

من الواضح أن معدلات صرف الـ PPP تلعب دوراً رئيسياً في تعداد الفقر العالمي من حيث تحديد عتبة الفقر الدولية بحد ذاتها ومن حيث تحويلها إلى العملة المحلية لكل دولة تساهم في التعداد. وإن قياس الـ PPP بدقة أساسي أيضاً لأن تعدادات الفقر العالمية حساسة جداً لمعدلات صرف الـ PPP التي تدخل في حساباتها. في الدول الفقيرة الأكثر مساهمة في التعدادات، يعيش قسم كبير من السكان بمحاذاة عتبة الفقر الدولية. وفي الحالات المماثلة، نجد أن حتى التغييرات الصغيرة في القيمة المحلية للعبة، وهي ما قد ينتج عن التغييرات الصغيرة في الـ PPP المستخدم لتحويل عتبة الدولار الواحد في اليوم، ستؤدي إلى إعادة تصنيف عدد كبير من الأشخاص على أنهم فقراء أو لا. عام ١٩٩٨ راجع البنك الدولي تعداداته العالمية للفقر وانتقل من معدلات صرف الـ PPP لنسخة ٥,٦ من جدول بين (Penn) العالمي إلى تقديراته المعاد احتسابها للـ PPP. وقد رفع التغيير معدل الفقر في منطقة جنوب الصحراء الكبرى في أفريقيا لعام ١٩٩٣ (العام نفسه في كلا الحسابين) من ٣٩ إلى ٥٠٪ من السكان.

معدلات صرف الـ PPP وتحويل عتبة الفقر الدولية

إن برنامج المقارنات الدولية ICP هو أساساً امتداد للنظام الدولي للحسابات القومية، ومهمته الأساسية تسعير مكونات الناتج المحلي لكل دولة بالأسعار الدولية المشتركة، وذلك لإجراء مقارنات مفيدة ممكنة عبر الدول في الوحدات ذاتها. وإن معدلات صرف الـ PPP الناتجة عن هذا التمرين هي الأرقام القياسية للأسعار التي تحول الاستهلاك أو الاستثمار أو إجمالي الناتج المحلي من العملات المحلية إلى العملة الدولية. وبالأخص في نظام غاري كيمس المستخدم في جدول بين (Penn) العالمي، فإن معدل صرف الـ PPP للهند وكينيا مثلاً هو رقم باش Paasche القياسي للسعر الذي نحصل عليه بقسمة الاستهلاك الوطني المجمع للهند أو لكينيا بعملة الروبية أو الشلن على قيمته بدولارات الـ PPP الدولية. الأرقام القياسية للأسعار المماثلة ليست مثالية لتحويل عتبة فقر دولية إلى أسعار محلية. لغاية هذا الاحتساب، لا نريد مقارنة قيم حزم الاستهلاك الوطني المجمع بل قيم حزم السلع والخدمات التي يستهلكها الأشخاص عند عتبة الفقر الدولية أو بمحاذاتها. لطالما أدرك البنك الدولي هذه المشكلة وهو يستخدم معدلات ICP المعيارية إذ لا تتوافر أرقام أكثر ملاءمة. وتتم حالياً معالجة هذا النقص من قبل المجموعة الخاصة بالفقر داخل الـ ICP وهي تعمل بموازة الجولة الحالية على إنتاج PPP مرتبطة بالفقر أو PPPP لمجموعة من الدول.

لم تختلف الـ PPP المرتبطة بالفقر عن الـ PPP الحسابات القومية؟

هنالك نوعان من المخاوف في ما خص استخدام الـ PPP الاستهلاك المعياري للعمل المرتبط بالفقر. الأول هو أن الأسعار الوطنية المجموعة من قبل الـ ICP قد تختلف عن الأسعار التي يدفعها الفقراء أو الأشخاص بمحاذاة عتبة الفقر. والثاني هو وإن كان الفقراء يدفعون الأسعار ذاتها كأي شخص آخر إلا أن نماذج الاستهلاك لديهم تختلف، بحيث أن أوزان الرقم القياسي للـ PPP المرتبط بالفقر يجب أن تختلف عن الأوزان في الرقم القياسي للاستهلاك المحتسب. المشكلة الأولى أكثر صعوبة بكثير من الثانية وقد تم إحراز تقدم كبير بشأنها.

لم يصعب جداً جمع الأسعار من الأشخاص بمحاذاة الفقر؛ إحدى المشاكل

مقالة الغلاف

أنفس ديتن ... تنمة الصفحة ٧

في الأشهر القليلة المقبلة ستجمع المجموعة الخاصة بالفقر الأسعار التي جُمعت حديثاً بالبيانات المأخوذة من المسوحات الأسرية وسنرى إن كانت تحسيناتنا المنهجية قابلة للتحويل إلى تقديرات عملية وما إذا كانت الـ PPP المرتبطة بالفقر تختلف إلى حد كبير عن الـ PPP. إن صح ذلك فسيكون لدينا أساس لاحتساب أفضل لتعدادات الفقر ولا فستشكل المعرفة المكتسبة دافعاً مفيداً في وجه الحجة القائلة بأن تعدادات الفقر الدولية الحالية مليئة كثيراً بالشوائب من خلال الاستخدام غير الملائم لتحويلات معدلات الصرف. □

بما أن المسوحات الأسرية غير متناغمة دولياً، لا يمكن جمع أنماط الأسعار والإنفاق إلا على مستوى أعلى نسبياً من المجاميع. من حيث المبدأ، جمع أوزان الإنفاق من مصدر واحد (المسوحات الأسرية) بأسعار من مصدر آخر (ICP) لاحتساب الأرقام القياسية للأسعار لأجل الـ PPP إنما هو تمرين تلقائي، وحالما تصبح أنماط إنفاق الفقراء معروفة فما من شيء في هذه الاحتمالات يختلف عن الاحتمالات المعيارية الـ PPP المألوفة.

آلن هيستن... تنمة الصفحة ٤

خلاصة

لقد قدمت هذه الورقة بعض المعلومات الخلفية حول سبب اعتماد مقارنة الإنفاق لتقدير الـ PPP والناتج الحقيقي عام ١٩٦٨ على أنها الجهد الرئيسي للأبحاث في إطار الـ ICP. ونظراً للاهتمام الكبير في الإنتاج القابل للمقارنة وفقاً للتقديرات القطاعية للناتج الحقيقي الذي لم يكن بالإمكان ملؤها بموجب الـ ICP، لا يفاضلنا أن التقديرات البديلة قد أنجزت خارج الإطار المؤسسي للـ ICP، وبالأخص في مركز غرونينغن للنمو والتنمية. وستكون إحدى مبادرات الأبحاث التي ستخدم بشكل واضح حاجات مقاربتنا الإنتاج والإنفاق مبادرة تنمية أرشيف للأسعار الدولية يتضمن أسعار السلع النهائية والمتوسطة. كما أن المزيد من الدراسات اللاحقة لدراسات التحليل التراجعي الهيدوني عبر المكان مثلاً كأجور السكن، ستسهل أيضاً مقاربتنا الإنفاق والإنتاج.

مراجع مختارة

آرك، ب. فان، وم. ب. تيمر، ٢٠٠١ " الـ PPP ومقارنات الإنتاجية الدولية: الطرق المسدودة والاتجاهات الجديدة"، ندوة مشتركة للبنك الدولي والـ OECD حول الـ PPP، ٣٠ يناير - ٢ فبراير، واشنطن.

غيلبرت، م. وإ. كرافيس، ١٩٥٤ مقارنة دولية للناتج المحلي والقوة الشرائية للعملات، دراسة من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، باريس، OEEC.

هوليستر، ويليام والاس، ١٩٥٨ إجمالي الناتج المحلي والحسابات الاجتماعية في الصين، ١٩٥٠ - ١٩٥٧، غلنكو، إل.، فري برس.

ماديسن، أ. وب. فان آرك، ٢٠٠٢ "المقارنة الدولية للناتج الحقيقي والإنتاجية" في أ. ماديسن، د. س. براسادا راو وو. ف. شيبيرد، الاقتصاديات الآسيوية في القرن العشرين، إدوار لغار، شيلتاهام، ص. ٢٦-٥٠.

بايج، د. وغ. بومباخ، ١٩٥٩ مقارنة للمخرجات والإنتاجية الوطنية للمملكة المتحدة والولايات المتحدة، OEEC، باريس.

ثمة مسألة واحدة جديدة هنا وهي كيفية اختيار الأسر "الفقيرة دولياً" في كل مسح بما أن علينا أن نستخلص منها الأنماط الاستهلاكية التي سستخدم كأوزان. ويتطلب تحديد هذه الأسر معدل صرف الـ PPP لتحويل عتبة الدولار الواحد في اليوم، ولكن لا يمكننا معرفة الـ PPP إلا عندما تتوافر لنا الأوزان. ويمكن حل مشكلة التزامن هذه من خلال الاختبار والوقوع في الخطأ بدءاً بمجموعة مؤقتة من الـ PPP وتحديد الأسر عند عتبة الفقر في كل بلد واحتساب متوسط أنماطها الاستهلاكية واستخدام النتائج مع أسعار ICP لاحتساب الـ PPP الجديدة ثم تكرار العملية حتى الحصول على تقارب. بموجب افتراضات خاصة حول منحنيات إنغل للأسر، يكون بالإمكان اختزال هذه العملية واحتساب الـ PPP مباشرة ويمكن استخدام الـ PPP "الحالات الخاصة" هذه كقيم أولية للاحتساب المتكرر. عملياً يبدو أن الحكومة سريعة و الـ PPP "الحالات الخاصة" تشكل تقارباً جيداً للنهائية منها، وبالتالي فهذه الناحية من الاحتمالات لا تطرح أية مصاعب كبيرة. ونلاحظ كذلك أنه في أي مسح مهما كان كبيراً، سنجد على الأرجح أسراً على عتبة الفقر تماماً. وتوضح هذه الصعوبة بالنظر إلى الأنماط الاستهلاكية للأسر محاذاة عتبة الفقر، وعندما تأخذ المتوسط الموزون للإنفاق مع أوزان أوسع، تقترب الأسر أكثر من عتبة الفقر. وإن كنا مستعدين لاعتماد استمارة عملية محددة لمنحنيات إنغل لا يعود هذا المتوسط المحاذي للعتبة ضرورياً إذ يمكن استخدام الاستمارة العملية لتقدير النمط الاستهلاكي عند العتبة بحد ذاتها.

ثمة مسألة أخيرة تتعلق بأحجام العينات والأخطاء المعيارية. ففيما تضم بعض المسوحات الأسرية عشرات وحتى مئات آلاف الأسر فإن العديد منها أصغر حجماً بكثير وفي هذه الحالات ثمة مخاوف حقيقية حول دقة تقديرات الأنماط الاستهلاكية. وتتفاقم هذه المخاوف بكوننا لا نستخدم كل الأسر بل فقط تلك التي تكون أقرب إلى عتبة الفقر الدولية، وفي بعض الدول ذات الدخل المتوسط قد لا يتوافر عدد كبير من الأسر التي يكون إنفاقها مستخدماً فعلاً. في عملنا التمهيدي كرسنا اهتماماً كبيراً لهذا الموضوع باستخدام تغيير العينات المرتبطة بتصميم كل مسح لاحتساب الأخطاء المعيارية المتعلقة ببيانات المسوحات وذلك للـ PPP المرتبطة بالفقر. وإن كان لا يمكن الالتفاف حول مشكلة المسوحات ذات الأعداد الصغيرة من الأسر الفقيرة إلا أن احتساباتنا الأولية أوحى بأن الخطأ في العينات لا يشكل مصدر قلق كبير. وأحد أسباب ذلك يعود إلى كون الأرقام القياسية للـ PPP بحد ذاتها قابلة للاعتبار كمعدلات مأخوذة من عدد كبير من نسب الأسعار الخاصة بالسلع بحيث يكون الرقم القياسي مقدرًا بدقة أكبر من أنماط الاستهلاك التي تدخل في الاحتساب. لذا نشك في أن أخطاء العينات هي على الأرجح أقل أهمية من بعض الأخطاء غير المرتبطة بالعينات مثل جمع بعض الأسعار.

أصواء إقليمية

تحليل لدقة PPP الفقر الناتج عن استخدام مجموعات بديلة من بيانات الأسعار وعن استخدام إجراءات احتساب مختلفة. هذه التحليل مصممة لتبسيط الضوء على سؤال قديم: هل الـ PPP المأخوذة من أسعار السلع والخدمات المرتبطة بالفقراء تختلف كثيراً عن PPP الفقر المأخوذة من متوسط سعر السلع والخدمات المستهلكة من قبل إجمالي السكان؟ وستساعد هذه الدراسة في تحديد مجالات التحسين لحوالات ICP المستقبلية.

ثمة سمة مميزة لعمل PPP الفقر في منطقة آسيا والهادئ وهي المقارنة التشاركية التي تشرك الدول في كل مراحل هذه العملية بحيث تتولى الدول ملكية المبادرة ونتائج الدراسة. تم إعداد سلة فقر لهذا المسح وهي تضم سلع غذائية وغير غذائية تشتريها الأسر الفقيرة عادة. بتحديد السلع التي سيشملها المسح أعمدت مقارنة شبه إقليمية لضمان إدماج مختلف الأنماط الاستهلاكية في المنطقة. وتم تقسيم الدول الـ ١٧ إلى ٣ مجموعات وهي جنوب آسيا وميكونغ ودول أخرى. واجتمع خبراء من كل هذه المجموعات لإعداد لائحة سلع مرتبطة بالسلة الاستهلاكية للفقراء. وتم تعزيز لوائح المجموعات الثلاث لتشكيل سلة فقر خاصة بمنطقة آسيا والهادئ. وستكون الأسواق المشمولة في المسح محدودة بتلك التي غالباً ما يزورها الفقراء. كالأسواق الأسبوعية

والأسواق المفتوحة وكشك الحي والتاجر الصغيرة. وسيجري المسح على صعيد وطني في كل الدول الـ ١٧ المشاركة بهدف تقدير متوسط سعر وطني للمناطق الحضرية والريفية بشكل منفصل.

يقدر البنك الآسيوي للتنمية بشكل كبير دعم الدول المتواصل لنشاطات ICP بما فيها الدراسة الخاصة حول تحليل دقة PPP الفقر. وإن التحسين في دقة PPP الفقر سيسمح للبنك الآسيوي للتنمية وشركائه التنمويين بفهم ظروف الدول بشكل أفضل، الأمر الذي سيؤدي إلى سياسات خاصة بالدول واستراتيجيات مساعدة مركزة أكثر لصالح الدول النامية الأعضاء فيه.

ويتطلع البنك الآسيوي للتنمية إلى إصدار تقديرات الفقر المرتكزة على الـ PPP وسيواصل تعاونه ومساهمته في الجهد الدولي لتحسين نوعية بيانات الفقر وصحتها وأنيته. وأنه لمن المهم أيضاً الحرص على أن تكون البيانات الجديدة والمنهجية المعتمدة مفهومة ومقبولة بشكل واسع. فإن لاستدامة الـ ICP أهمية بالغة إذ يؤمن البنى التحتية المعيارية لجمع ومعالجة البيانات لـ PPP الفقر. ويجب أن تكون مجموعات PPP الفقر قابلة للتطبيق باستخدام البيانات المجموعة كجزء من عمل ICP أو تلك التي يكون من السهل نسبياً الحصول عليها، وباستخدام البنى التحتية للـ ICP مع أدنى جهد ودعم خارجي للدول. فإن توافر بيانات الفقر المرتكزة على الـ PPP بشكل منتظم سيساعد كثيراً في تعقب تقدم برامج البنك الآسيوي للتنمية لمكافحة الفقر. □

أهمية مماثلات القوة الشرائية للفقراء للبنك الآسيوي للتنمية

بيشود. بانث، عالم اقتصاد رئيسي مساعد، البنك الآسيوي للتنمية



إن الهدف الرئيسي للبنك الآسيوي للتنمية (ADB) هو تقليص الفقر في الدول النامية الأعضاء فيه. ومقارنة هذا الهدف إنه لمن الضروري استخدام قياسات دقيقة لانتشار الفقر تكون قابلة للمقارنة ويمكن احتسابها عند المستوى الإقليمي. وتشكل قياسات الفقر هذه أساساً للمقارنات الزمنية والمكانية للفقر داخل الدول وما بين الدول وفي المنطقة. ومن هنا أهمية تعداد الفقر بشكل صحيح بالنسبة إلى البنك الآسيوي للتنمية إذ تأوي منطقة آسيا والهادئ ثلثي الفقراء في العالم. وتحتاج الحكومات والوكالات التنموية إلى قياسات الفقر هذه لوضع سياسات مطلعة ومراقبة التقدم في محاربة الفقر.

"سيؤدي تحسين الدقة في الـ PPP إلى سياسات خاصة بالدول تكون مركزة أكثر وإلى استراتيجيات مساعدة للدول النامية الأعضاء... إن لاستمرارية برنامج ICP أهمية قصوى إذ يؤمن ببنى تحتية معيارية لجمع البيانات."

ثمة مصاعب في مقارنة مستويات الفقر ما بين الدول بما أن المجاميع الاقتصادية كالاستهلاك وإجمالي الناتج المحلي مصاغة في العملات الوطنية. غالباً ما يؤدي تحويل البيانات من عملة وطنية إلى

عملة مشتركة باستخدام معدلات الصرف إلى نتائج غير مطابقة للتنمية الفعلية في الدول الخاضعة للمقارنة بما أن معدلات الصرف تتأثر بعناصر قصيرة الأمد وتكون عرضة لتحريفات أساسية من التحركات التخمينية، وإلى حد ما من التدخل الحكومي. إن مفهوم مماثلات القوة الشرائية PPP الذي يركز عليه برنامج المقارنات الدولية ICP هو أمتن طريقة مقارنة مستويات المخرجات الاقتصادية بالإضافة إلى القوة الشرائية للفقراء، إذ يعكس مباشرة الفروقات في الأسعار وأحجام السلع والخدمات في عدة دول.

تمثل جولة ICP الحالية جهداً دولياً متركزاً لتحسين نوعية بيانات الـ PPP وصحتها. وتشارك ٢٣ دولة من منطقة آسيا والهادئ في هذه المبادرة تحت الإدارة والتنسيق العاميين للبنك الآسيوي للتنمية. ومن الخطوات الرئيسية الملحوظة في عملية تحسين الـ ICP المتواصلة، العمل على إنتاج PPP خاصة بالفقر برعاية المجموعة الاستشارية الخاصة بالفقر (PAG) في إطار الـ ICP. ويعتمد البنك الآسيوي للتنمية منهجية جديدة لاحتساب الـ PPP الفقر بتوصية من مجموعة PAG، وهي تتضمن استخدام الـ PPP الوطنية وفقاً للمجموعات الرئيسية وإعادة وزنها باستخدام أنماط إنفاق الأسر "الفقيرة" في الدول التي ينتشر فيها الفقر. ويرحب البنك الآسيوي للتنمية بهذه التحسينات كخطوة أولية حاسمة لمواجهة الانتقادات القائلة بأن الـ PPP العامة للـ ICP لا تعكس كلياً الأنماط الاستهلاكية للفقراء في الدول.

لقد أخذ البنك الآسيوي للتنمية على عاتقه، وبالتعاون الوثيق مع ١٧ دولة عضو، تطوير الـ PPP الفقر. وقد بدأت المنطقة بإعداد مشروع ريادي لإجراء

المنهجية

ما هو الابتكار الذي تقدمه أدوات البرمجيات وما هي التحليل التي تدعمها؟

برامجيات DVM فريدة إذ تؤمن بشكل متواز نظرة عامة ونظرة مفصلة لأسعار المعدات والتشييد والتعويض. وهي تسهل طريقة تحليل فعالة جداً من قبل المنسقين الإقليميين. ومن وجهة نظر تقنية (البرامجيات)، تقدم ابتكارات بالطريقة التي تتم فيها هيكلية البيانات المعقدة هذه وبطريقة تقديمها إلى المستخدمين.

من ناحية جمع البيانات، تسمح البرامجيات للمستخدم رؤية المواصفات المفضلة. فبالنسبة إلى المعدات على سبيل المثال، يُعطى المستخدمون ثلاثة خيارات لكل مواصفة - السلعة "المفضلة" وتمثل مواصفات محددة بشكل دقيق للمطابقة الدقيقة؛ وسلعة "بديلة" تكون قابلة للمقارنة بالسلعة "المفضلة" إن لم تكن الأخيرة متوافرة في السوق، والخيار الثالث هو "بديل غير محدد" في حال لم يكن بالإمكان تسعير السلعة "المفضلة" ولا "السلعة البديلة" في بلد معين. في هذه الحالة يتوقع من الدول تأمين وصف دقيق يتضمن الصنع والطراز للسلعة الأقرب إلى السلعة المفضلة إضافة إلى الخصائص المحددة للسعر. هذا سيمكن الخبير على المستوى الإقليمي أو الدولي من مقارنة السلع غير المحددة المماثلة عبر الدول واتخاذ قرار بقبول السلعة كسلعة بديلة للسلعة المفضلة، أو لقبول السلعة مع بعض العناصر المعدلة للنوعية، أو رفض السلعة وسعرها في المقارنة.

للمصادقة على الأسعار والمواصفات داخل الدول، تسمح DVM بعرض كل الأسعار المراقبة (بما فيها مكونات وخصائص السعر المفضلة) ومواصفات السلع جنباً إلى جنب. فبالنسبة إلى سلع المعدات، تعرض DVM مكونات الأسعار - كتكاليف التركيب والضرائب والنقل، وأما بالنسبة إلى سلع التشييد فهي تظهر تكاليف المواد واستئجار المعدات والعمالة، إلخ. - بحيث تتمكن المناطق من إجراء مقارنات للأسعار داخل الدول وما بينها. وإلى جانب المصادقة على الأسعار لأهداف PPP، يسمح النظام بإجراء مقارنات لتكاليف التركيب والضرائب والعمالة ما بين الدول ما يعطيها نظرة داخلية على هيكلية أسعارها وتقييم معدل ضرائبها على سبيل المثال بالمقارنة مع دول أخرى.

تحتسب DVM متوسطات الأسعار من التسعيرات في العملة المحلية والدولار الأميركي على حد سواء أو أية عملة مختارة أخرى. كما تولد الوحدة معامل حدود الاختلاف لإظهار تغير متوسطات الأسعار عبر الدول. ويعرض الأسعار أو مكونات الأسعار الخارجة عن المألوف باللون الأحمر أو الأخضر أو الأسود يكون هنالك إشارة بصرية للمستخدم للنظر بعمق أكثر إلى البيانات التي تطرح مشكلة.

لعرض ميزات المصادقة هذه في وحدة DVM، تظهر صورة الشاشة عينة مقارنة سلعة بين دولتين. وتظهر الخانات الملونة بالأصفر مكونات الأسعار لثلاث سلع - ألتان لضغط الهواء ومكيف هوائي. وأمام محلي البيانات الإقليميين خيارات عدة في اختيار أو رفض تسعيرات فردية أو اختيار بمقدار كبير فقط، السلع المحددة كـ "مفضلة" و/أو "بديلة" في المقارنة. تكون مداخلة المستخدم حدسية وبسيطة إذ يرى المستخدم معلومات الاحتمال عند مستوى المتوسط بالدولار

أداة برامجيات جديدة لجمع البيانات والمصادقة عليها - للمعدات والتشييد والتعويض

فيلاس ماندلكار، مسؤول معلوماتية أعلى، البنك الدولي

ما الحاجة إلى أداة برامجيات جديدة؟

لقد استخدمت وحدة جمع الأسعار في حزمة الأدوات ICP Tool Pack من قبل عدد من الدول والمناطق لجمع بيانات الاستهلاك الأسري (HHC) والمصادقة عليها ومعالجتها. كما كان لدى المناطق إمكانية استخدام برامجيات أخرى لجمع بيانات الاستهلاك الأسري ولكنها بشكل أساسي استخدمت وحدة معالجة البيانات في حزمة الأدوات Tool Pack للمصادقة على البيانات ومعالجتها. إن سلع بيانات الاستهلاك الأسري محددة بشكل جيد من خلال مواصفات قصيرة ودقيقة ومستلزمات جمع البيانات التي تتضمن بشكل أساسي سعر السلعة ووحدة القياس والكمية. كما حظيت الدول بخبرة واسعة في عمليات جمع أسعار سلع بيانات الاستهلاك الأسري من خلال عملها على مسوحات CPI.



لأنه لجمع البيانات للمعدات والتشييد والتعويض (ECC) والمصادقة عليها، ثمة نقص من حيث توافر منهجية محددة بشكل جيد لجمع وتحليل البيانات وكذلك من حيث أدوات البرامجيات المخصصة لهذا الهدف. وتشكل فئات ECC معاً حصة أساسية من إجمالي الناتج المحلي لمعظم الدول فتشكل بالتالي مكوناً مهماً للـ ICP. على عكس سلع الاستهلاك الأسري حيث تكون المطابقة المباشرة مستلزماً، فإن المراقبة الموصى بها للمعدات مثلاً هي مطابقة المثل بالمثل حيثما أمكن. ولكن من الناحية العملية تم تصميم قوالب جمع الأسعار لالتقاط الخصائص الرئيسية المحددة للأسعار لتأمين المرونة لجمع الأسعار. إن لم تكن المطابقة الدقيقة ممكنة سيبقى من الممكن إجراء مقارنة للأسعار مع إبقاء الخصائص الرئيسية للسلعة ثابتة بما في ذلك الأداء والموثوقية والتشغيل والتكنولوجيا إلخ. إضافة إلى ذلك، إلى جانب كلفة المعدات، تكون كلفة التركيب والنقل والضريبة مستلزماً أيضاً لإجراء تحليل فعال لهيكلية الكلفة ومقارنتها.

بالنسبة إلى التشييد، فبالإضافة إلى الوصف المفصل ثمة حاجة إلى رسومات ذات أحجام معينة وتفاصيل تتعلق بكلفة المواد وكذلك بكلفة استئجار المعدات وبكلفة العمالة. وبالنسبة إلى سلع التعويض فثمة حاجات خاصة لجمع البيانات تتعلق بالتفاصيل يجب التقاطها لمقارنة التعويضات المهنية في أنحاء الدول.

لمواجهة هذه التحديات طور المكتب الدولي أدواتي برامجيات - استمارات التقاط البيانات (ICP DCF) لجمع البيانات، ووحدة المصادقة على البيانات (ICP DVM) لعمليات المصادقة داخل الدول وما بينها. وتؤمن أدوات البرامجيات الجهود الأولى الهادفة إلى معايرة وتبسيط هذه العمليات. كما ستساعد الأدوات في بناء القدرات في هذا المجال داخل الدول، خاصة بما أن العديد منها يؤسس حالياً الأرقام القياسية للأسعار لفئات السلع هذه.

المنهجية

ICP		Data Validation Module for Equipment			Equip_General_Purpose_Machinery			
		Enter 'X' to select			Generated on 10/5/2006 4:54:21 AM			
Year	2006							
Type of Product	Preferred							
	Alternate							
	Unspecified							
Country		Country A			Country B			
Exchange Rate		87.2				97.4		
Product Code	Product Name	USD Avg	LCU Avg	Obs. 1	Obs. 2	USD Avg	LCU Avg	Obs. 1
15.01.12.1.11	AIR CONDITIONING (Residential)	176	15300	15000	15000	342	33300	33300
15.01.12.1.02	AIR COMPRESSOR (Towed Unit)	103	8945	9121	8770			
15.01.12.1.01	AIR COMPRESSOR (Small)	389	33915	34580	33250	476	46400	46400
Product Type	Preferred							
	Alternate							
	Unspecified Alternate							
Price Details		A. Equipment Costs (in national currency)		26000	25000			39000
	B. Installation if not included			2080	2000			3000
	C. Transportation if not included			5200	5000			500
	D. Non-deductible tax if not included			1300	1250			3000
	E. Deductible tax if included							
	F. Sub Total (B + C + D + E)			8580	8250			7400
Specification for Unspecified Alternate	Make, Model, Year						Make (ABC), Model (XYZ), 2004	
	Motor Power (kW)							1000
	Pressure (bars)							10
	Tank Volume (Liters)							35
	Comments							With electric motor
	Price Source							National Distributor

من وجهة نظر عملية، تقدم استمارات جمع البيانات - وحدة DCF - طريقة فعالة لنقل بيانات الأسعار من الدول إلى المنطقة. فبدل أن ترسل الدول استمارات جمع البيانات التي قد تكون أحجامها كبيرة جداً (٢٥ ميغابايت) بما أنها تحتوي على مواصفات وصور للسلع، لا تلتقط البرامجيات سوى البيانات التي أدخلها المستخدم بالفعل، في ملفات معلومات أصغر حجماً بكثير ما يسهل إلى حد كبير نقل البيانات عبر البريد الإلكتروني. ثم يصبح بوسع المنطقة عرض التسعيرات المفصلة وخيارات المواصفات باستخدام برامجيات DCF.

لمزيد من المعلومات حول وحدتي البرامجيات هاتين، أرسل بريداً إلكترونياً إلى فيلاس ماندلكار على vmandlekar@worldbank.org أو إلى رام إيرايلي على rerabelly@worldbank.org

الأميركي أو بوحدة العملة المحلية (LCU) (باللون الأصفر) ويصادق على بياناتها. ولديه خيار بالنزول إلى خانات التفاصيل لرؤية ما إن كانت السلعة من الطراز المفضل أو الطراز البديل أو غير المحدد (باللون الأزرق) كما هو بادٍ لألة ضغط الهواء (صغيرة). وللسلعة ذاتها بوسع المستخدم التوجه إلى خانات أدنى لرؤية تفاصيل الأسعار (باللون الأخضر). في حالة "بديل غير محدد" بوسع المستخدم النزول إلى خانات متدنية أكثر لرؤية خصائص وقيم السلع (باللون الرمادي) حيث تكون معروضة كل من خصائص الصنع والطراز وغيرها بالإضافة إلى قيم الخصائص المدخلة. وعند وضع اللمسات الأخيرة لأسعار فئة من السلع ثمة خيار في إنشاء ملف لمتوسطات الأسعار في تصميم حزمة الأدوات ICP Tool Pack يمكن إدخاله بسلاسة لاحتساب PPP.

المحرر
يونس بيرو

مساعد محرر
أيمن لي

محرر الترجمة
يوري ديكانوف
ندى حماده

الرجاء إرسال التعليقات والمساهمات وطلبات الاندراج
على لائحة توزيعنا إلى أيمن لي على البريد الإلكتروني
التالي: slee9@worldbank.org

International Comparison Program
World Bank
1818H Street NW, MC2 - 209
Washington D.C. 20433, USA

برنامج المقارنات الدولية ICP هو أكبر مبادرة إحصائية
في العالم ويضم ١٠٧ دول. إنه ينتج مستويات أسعار قابلة
للمقارنة دولياً كما ينتج المجاميع الاقتصادية الحقيقية،
وتقديرات مماثلات القوة الشرائية PPP التي تعلم
المستخدمين بالأحجام النسبية للأسواق، وحجم
الاقتصادات وهيكلتها، والقدرة الشرائية النسبية
للعملات النقدية. ويدير البرنامج الدولي المكتب الدولي
لـ ICP ومقره البنك الدولي فيما تنفذ المكاتب
الإحصائية الوطنية هذا البرنامج ميدانياً وذلك تحت
الإشراف والتنسيق العامين للوكالات الإقليمية. كما
يتعاون المكتب الدولي بشكل وثيق مع منظمة التعاون
والتنمية الاقتصادية ودائرة الإحصاء الأوروبية
OECD/Eurostat وهو يشمل ٤٣ دولة، وينشر البيانات
الدولية التي تربط نتائج الـ ICP والـ OECD/Eurostat
لـ ١٥٠ دولة معيارية.

إن الآراء المعبر عنها في نشرة أبحاث ICP
هي آراء الكتاب ولا تمثل وجهة نظر المكتب
الدولي لـ ICP ولا للبنك الدولي.

الـ ICP في منطقة غربي آسيا ما زال متقيداً بجدوله الزمني رغم الأزمة التي شهدتها المنطقة

طارق العلمي، المنسق الإقليمي، برنامج ICP لمنطقة غربي آسيا، الإسكوا



على الرغم من الأزمة الأخيرة التي شهدها لبنان ما زالت نشاطات برنامج ICP في
منطقة غربي آسيا متقيدة بالجدول الزمني. يقع المقر الرئيسي للمنظمة
الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الإسكوا في العاصمة اللبنانية بيروت، المكان
الذي تتم فيه إدارة وتنسيق برنامج ICP للمنطقة. وقد أبقى البرنامج متقيداً
بالجدول بفضل التزام الدول وقرار الإدارة العليا في الإسكوا إعطاء الأولوية
القوى والدعم الأقصى للـ ICP، وكذلك بفضل تضافي فريق المنسق الإقليمي
وبمساعدة المكتب الدولي في واشنطن وبفضل الدعم المالي من الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية
والاجتماعية.

على الرغم من حالة الحرب الخطرة التي مر بها لبنان في شهري يوليو وأغسطس، واصلت الإسكوا
تطبيق برنامج عملها المجدول. وقد كان ذلك ممكناً بواسطة التواصل المستدام عبر البريد
الإلكتروني والهاتف بين أفراد الطاقم الذين تم إخراجهم وفريق العمل المحلي المتمركز في بيروت
وموظفي المكتب الدولي في واشنطن العاملين على منطقة غربي آسيا.

ويقوم المكتب الإقليمي لبرنامج ICP لمنطقة غربي آسيا بالتعاون مع المكتب الدولي حالياً بإنجاز
النتائج لأقسام الاستهلاك الأسري لعام ٢٠٠٥. وسيتم جمع بيانات الاستهلاك الأسري مع أوزان
المجموعات الرئيسية للحسابات القومية، والأرقام القياسية لأسعار المستهلك والأوزان المكانية
الإقليمية التي يجري حالياً التأكد من صحتها وذلك لاحتساب متوسطات الأسعار السنوية الوطنية
ولإنتاج PPP الاستهلاك الأسري الأولية. وستنشر هذه البيانات بالإضافة إلى تقرير إقليمي في
بداية عام ٢٠٠٧.

إن المرحلة التالية من الـ ICP حاسمة جداً. فبالإضافة إلى عملية احتساب متوسطات الأسعار السنوية
الوطنية و PPP الاستهلاك الأسري لعام ٢٠٠٥، سيصادق المكتب الإقليمي على بيانات التشييد
والمعدات والتعويض. كما سيتم إنجاز العمل على برنامج ربط المناطق الذي يتضمن دولتي عُمان
والأردن لمنطقة غربي آسيا. وفي بداية الربع الثاني من ٢٠٠٧ سيتم إنتاج تقديرات الـ PPP الأولية التي
تغطي إجمالي الناتج المحلي بأسره.

لقد أظهرت كل من دول غربي آسيا اهتماماً ملموساً ببرنامج ICP واستثمرت فيه سواء أكان ذلك عبر
تأمين الموارد المالية أو تنفيذ الواجبات المستلزمة مع احترام المهل النهائية أو عبر تأسيس أقسام
خاصة بالـ ICP ضمن مكاتبها الإحصائية الوطنية. فمن الواضح أن الدول تدرك مدى الفوائد
المباشرة للبرنامج على المستويين الوطني والدولي. كما تعرف الدول أهمية نتائج هذا البرنامج في
رسم السياسات المستقبلية، عندما تسلط بيانات الـ PPP الضوء على هيكلية الاقتصادات النسبية
وبالتالي تدعم صناعة السياسات المرتكزة على الأدلة كما تدعم مراقبة التقدم المحرز نحو تحقيق
الأهداف المرجوة على غرار أهداف الألفية التنموية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدول المشاركة تحظى بملكية البرنامج، خاصة بعد أن سلطت سلسلة من
الاجتماعات وورشات العمل الضوء على النتائج المرجوة من هذا البرنامج الحاسم من حيث إنتاج
مجموعة "أوضح" من المؤشرات الاقتصادية ومقارنات اقتصادية أكثر موثوقية بين الدول. □